

ردّ موحد

التجارب في مجال إنفاذ قوانين التكافؤ من أجل تحسين تمثيل المرأة  
السياسي

# iKNOW politics

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة



[www.iKNOWpolitics.org](http://www.iKNOWpolitics.org)

## مقدمة

تشكّل النساء أكثر من نصف سكان العالم، ولكنهن لا يزلن مقصيات من فرص وموارد القيادة السياسية عند مختلف مستويات الحكم. ليست مشاركة المرأة المتساوية في عملية صنع القرار مجرد مطالبة بالعدالة أو الديمقراطية، بل هي شرط مسبق لا بد منه لتأخذ مصالحها بعين الاعتبار. أما هياكل الحكم التي لا تضمن مشاركة متساوية بين الرجل والمرأة أو تمتعهما على قدم من المساواة بالمنافع الناتجة عن تدخلات الدولة فلا يجوز اعتبارها شاملة أو ديمقراطية.

في العام 2007، وانطلاقاً من الاعتراف بأن المكتسبات التي حققتها المرأة في الحقل السياسي خلال القرن المنصرم كانت بطيئة وغير كافية، قرّرت خمس منظمات دولية إدراج مسألة تعزيز مشاركة المرأة السياسية ضمن سلم أولوياتها الجماعية ووضع استراتيجية تكمل جهودها في سبيل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين. هذه المنظمات هي التالية:

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

الاتحاد البرلماني الدولي

المعهد الديمقراطي الوطني

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

إنّ شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة ([www.iKNOWPolitics.org](http://www.iKNOWPolitics.org)) شبكة إلكترونية تدعمها المنظمات الشريكة الخمسة بصورة مشتركة وترمي إلى تعزيز مشاركة النساء وفعاليتهن في الحياة السياسية من خلال منتدى يعول على التكنولوجيا لتوفير نفاذ إلى الموارد والخبرات الأساسية ودفع الحوار وإنشاء المعرفة وإتاحة تبادل الخبرات بين النساء الناشطات في السياسة.

أصبحت شبكة iKNOW Politics بعد مرور ثلاث سنوات فقط على إنشائها موقعاً ريادياً في ما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية. فقد جمعت من خلال مكتبة تحتوي على أكثر من 5300 مورداً تجارب ومعارف 92 خبيراً عالمياً و10000 مشترك من أكثر من 150 بلداً كما أنّها وثّقت ونشرت الدروس المستفادة والممارسات الفضلى للعائدة للنساء كناخبات ومرشحات وعضوات منتخبات في البرلمان.

يشكّل النصّ التالي نسخة مطبوعة عن أكثر منتجات المعرفة الخاصة بـ iKNOW Politics اقتباساً على ضوء إسهامات الخبراء والمشاركين. لا تتردد في زيارة موقع iKNOW Politics لطرح سؤال، المساهمة في النقاشات الإلكترونية، تصفّح مكتبة الموارد أو قراءة المزيد من ردود الخبراء الموحدة أو ملخص النقاشات الإلكترونية أو المقابلات مع القائدات، أو الاتصال بـ iKNOW Politics على العنوان التالي: [connect@iknowpolitics.org](mailto:connect@iknowpolitics.org)

للتواصل مع أحد الموظفين الموجودين في منطقتك. فموقع iKNOW Politics متوفّر

باللغات الإنكليزية والفرنسية والاسبانية والعربية.

## ردّ موحد حول قوانين التكافؤ

إنّ هذا الردّ الموحد مستقى من البحث الذي أجراه موظفو *iKNOW Politics* ومن إسهامات كل من إيريك بروكمان، رئيسة لجنة العلاقات الدولية في منتدى النساء السياسي في بوليفيا، وشارمين رودريغيز، الخبيرة الإقليمية في مجال دعم السلطة التشريعية لدى مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة المحيط الهادئ، وأليساندرا بيليزيري، مسؤولة برنامج الحكم الرشيد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا، وصونيا لوكار، الخبيرة الدولية في مجال النوع الاجتماعي، وهايدي هارنانديز بيريز، عضو الجمعية الوطنية في كوستاريكا، وفاطمة صديقي، أستاذة ألسنية ودراسات النوع الاجتماعي، وأودري ماك لافلن، الخبيرة الدولية في مجال النوع الاجتماعي.

### سؤال

"اعتمدت جمهورية السينيغال مؤخراً قانوناً حول التكافؤ يلزم الأحزاب السياسية بتقديم لوائح انتخابية تضم نسبة 50% من المرشّحين الذكور و50% من المرشّحات الإناث (يتبع كل مرشح مرشحة). أود الحصول على بعض الأمثلة التي تشير إلى كيفية إنفاذ هذه القوانين في بلدان أخرى في العالم."

### مقدمة

يشكّل اعتماد قانون التكافؤ في السينيغال خطوة أساسية لرفع المشاركة السياسية والتمثيل السياسي المتساوي للنساء. تعتز النساء السينيغاليات عن حقّ بهذا الإنجاز الحيوي، غير أنّ تجارب البلدان الأخرى في ما يتعلق بقوانين التكافؤ تظهر أنّ طريق طويل يفصل بين اعتماد هذه القوانين وتنفيذها الفعلي. يفصل هذا الردّ الموحد كيفية إنفاذ قوانين التكافؤ في بلدان أخرى ويتناول أكثر جوانب التنفيذ صعوبةً ويشرح كيفية تجاوز العقبات المحتملة. ويركّز بشكل خاصّ على التطورات الراهنة في الدول العربية حيث أدّت الثورات الأخيرة إلى إعادة النظر في بعض الأنظمة السياسية والانتخابية.

## 1. قوانين التكافؤ: تعريف

إنَّ حصص النوع الاجتماعي آلية تستعمل لرفع مشاركة المرأة في السياسة والسلطة. تقول إيريك بروكمان: "تستند الحصص إلى مبدأ مفاده إنه بمواجهة واقع قائم على انعدام المساواة، ثمة طلبات تحتاج إلى تطبيق إجراءات غير متساوية." <sup>1</sup> ازدادت شعبية حصص النوع الاجتماعي على مرّ السنين كأداة لترويج التمثيل المتساوي للنساء في السياسة. فهي تتخذ أشكالاً وأحجاماً متنوعة تتراوح بين الحصص الحزبية الطوعية وقوانين الحصص الرسمية المعتمدة في الوقت الحالي في برلمانات عديدة.<sup>2</sup>

تتطلب قوانين الحصص أن تملأ النساء عدداً من المقاعد. وفي ما يتعلّق بالتطبيق الفعلي لهذه القوانين، من المتفق عليه أنّ النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي هو الأكثر مناسبةً. تقول شارمين رودريغيز إنّ النجاح النسبي الذي حقّقه حصص النوع الاجتماعي في منطقة المحيط الهادئ يعود إلى تمتع معظم البلدان في هذا الجزء من العالم بأنظمة تقوم على التمثيل النسبي، ما يسمح باستعمال الحصص الحزبية و/أو الحصص المرتكزة على اللوائح للارتقاء بتمثيل النساء.<sup>3</sup> تضيف أليساندرا بيليزيري:

لا يسهل النظام الانتخابي في موريتانيا القائم بشكل أساسي على الأغلبية نفاذ النساء إلى الوظائف الانتخابية. بالتالي، ينبغي إدراج النساء في مواقع استراتيجية في اللوائح (أولى، ثانية، سادسة، حادية عشرة، الخ) لضمان انتخابهن. تتيح الأنظمة النسبية بوجه عام نفاذاً أسهل إلى الوظائف التشريعية بالنسبة إلى النساء.<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> نقاش iKNOW Politics الإلكتروني بعنوان "حصص النوع الاجتماعي كآلية لتعزيز مشاركة النساء في السياسة"، تعليق لإيريك بروكمان، <http://www.iknowpolitics.org/node/6276>

<sup>2</sup> للمزيد من المعلومات حول استعمال الحصص من حول العالم، الرجاء زيارة مشروع الحصص على الموقع التالي <http://www.quotaproject.org/>

<sup>3</sup> نقاش iKNOW Politics الإلكتروني بعنوان "حصص النوع الاجتماعي كآلية لتعزيز مشاركة النساء في السياسة"، تعليق لشارمين رودريغيز، <http://www.iknowpolitics.org/node/6276>

<sup>4</sup> نقاش iKNOW Politics الإلكتروني بعنوان "حصص النوع الاجتماعي كآلية لتعزيز مشاركة النساء في السياسة"، تعليق لأليساندرا بيليزيري <http://www.iknowpolitics.org/node/6276>

تتخطى قوانين التكافؤ هذا النوع من حصص "النسب المئوية" لبلوغ تمثيل ثابت بمعدل 50/50. بغض النظر عن طبيعة النظام الانتخابي - نسبي أو أغلبي - تتطلب قوانين التكافؤ أعداداً متساوية من الرجال والنساء. في السينيغال، يتم ذلك من خلال نظام "الزمام المنزلق" حيث يتناوب الرجال والنساء على اللوائح الحزبية. وهذا الأمر يضمن التمثيل المتساوي للنساء ليس بالعدد فحسب بل أيضاً عند مستوى القوة الانتخابية حيث لا يتم الاكتفاء بإدراجهن في أسفل القائمة. فهل تشكل قوانين التكافؤ طريقة فعالة لضمان التمثيل المتساوي للرجال والنساء في المؤسسات التمثيلية؟

## 2. أي نوع من التكافؤ؟

تكتسب عملية تصميم قوانين التكافؤ أهمية قصوى لأن القوانين الرديئة التصميم قد تنسف المساواة بين الجنسين كونها لا تدخل تغييرات حقيقية. تشرح صونيا لوكار هذه المعضلة على الشكل التالي:

"من المهم معرفة ما إذا كانت لوائح المرشحين مغلقة أو مفتوحة. فإذا كانت مغلقة، يزيد ذلك من احتمال انتخاب النساء. وتقضي المشكلة بتحديد الشخص الذي يتخذ القرار بالنسبة إلى تسمية النساء في المواقع التي تسمح بترشيحهن في اللوائح. أما إذا كانت اللوائح مفتوحة، فيمكن للناخبين استعمال تصويتهم البديل. ولكن، في هذه الحالة، تزداد المشكلة تعقيداً لأنّ حتى الناخبات قد يمنحن صوتهن البديل إلى المرشحين الذكور المعروفين أكثر من غيرهم فيفقد التكافؤ في البرلمان."

تتناول السيدة لوكار عدداً من المسائل الحساسة. تتصل أول هذه المسائل وأكثرها أهمية بالنسبة إلى القوانين الانتخابية بكيفية تشكيل اللوائح الانتخابية. من المسؤول؟ وكيف تتخذ القرارات وإلى أي درجة تتسم عملية الاختيار بالشفافية؟ ما هي آليات المراقبة وهل يجب الإفصاح عن هذه العملية إلى الجمهور؟ تحدّد هذه الأسئلة وغيرها الأسماء التي ستدرج في قائمة الحزب وتشير إلى أي درجة يمكن اعتبار اللائحة تمثيلية و"محايدة جنسانياً".

وتضيف السيدة لوكار إنّ انتخاب القائدات النسائيات من أجل الامتثال لنظام الحصص تكتيك تم اختبارها وتجربتها. فالكثير من الدول التي تلحظ حصصاً للنساء لا تراعي بعد النوع الاجتماعي بالشكل الذي توحيه قوانينها ولا تفسح بالمجال أمام الذين يعتبرون النوع الاجتماعي أولوية. في هذه الحالات، لا يؤدي انتخاب النساء دائماً إلى استحداث

تشريعات أكثر مراعاةً للنوع الاجتماعي. بالتالي، وفي حين قد تساهم الحصص في تعيين المزيد من النساء في البرلمان أو الحكومة، إلا أنها لا تشكل دوماً ضماناً للنجاح متى تعلّق الأمر بالنتائج وبالعمل الفعلي الذي تؤتيه أي من هذه المؤسسات.

### اللائحة الانتخابية: اللائحة المفتوحة في مواجهة اللائحة المغلقة

لا تزال مسألة اللائحة المفتوحة مقابل اللائحة المغلقة تشكل حديث الساعة. في النظام القائم على اللائحة المغلقة، تعدّ الأصوات "أصوات لائحة"، أي أنها توزّع حسب الترتيب الوارد في اللائحة. وهذا يعني عدم جواز الارتقاء بمرتبة المرشح الموجود في مرتبة دنيا وعدم إمكانية التغاضي عن مرشح يحتل مرتبة عالية. ولكن، في النظام المفتوح حيث يستطيع الناخبون تسمية مرشح مفضل، يمكن انتخاب المرشحين وتفضيلهم على المرشحين الأعلى مرتبة إذا فازوا بعدد كبير من الأصوات البديلة. في هذه الحالة، تفتقر النساء لأي ضمانة بالفوز في الانتخابات وإن كن في موقع "الأفضلية". يتواصل النقاش الذي يقابل بين اللائحة المفتوحة واللائحة المغلقة مع حجج مقنعة من طرفي النقاش. تشكل اللائحة المفتوحة المقاربة الأكثر رواجاً وتعد أكثر ديمقراطيةً عموماً. تثير السيدة لوكار نقطة صائبة مفادها إنه من الصعب ترجمة حصص النوع الاجتماعي إلى نتائج ملموسة. على صعيد آخر، تمنح أنظمة اللائحة المغلقة سلطة هائلة (لا بل مفرطة) إلى قيادة الحزب التي تحدّد ترتيب المرشحين في اللائحة فتقضي على الخيار الحر للناخبين.

إنّ نظام اللائحة المغلقة معتمد في الوقت الحالي في إيطاليا وأوكرانيا والفلبين وجمهورية جنوب إفريقيا والأرجنتين من بين بلدان أخرى. والجدير بالذكر إنّ الأرجنتين تعتمد نظام حصص حيث 30% على الأقل من المرشحين في كل لائحة هم من النساء، الأمر الذي يترجم بانتخاب نسبة 30% أو أكثر من النساء إلى البرلمان عند كل عملية انتخابية.<sup>5</sup>

### التكافؤ وبيع الثورات العربية

<sup>5</sup> يحدّ برلمان الأرجنتين حالياً نسبة 39% من النساء. مشروع الحصص - الأرجنتين؛ <http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?country=12>

في الوقت الذي يستبعد فيه أن يتطور نظام اللوائح المفتوحة الحالي في هذا الاتجاه، ارتفعت أصوات كثيرة في مصر للمطالبة بهذا النظام بعد سقوط مبارك وإعادة النظر في النظام الانتخابي. نشأت هذه المطالبة إلى حد بعيد عن الاستياء من نظام الحصص السابق. تقول مهي الأسود في هذا الإطار:

تشكّل صياغة قانون حصص يضيف مقاعد جديدة إلى المقاعد العادية في البرلمان سابقة تاريخية (صححوا لي إذا كنت على خطأ). يعدّ البرلمان المصري 444 مقعداً لـ222 ناخباً، بالإضافة إلى عشرة أعضاء آخرين معينين. لم يحدّد قانون الحصص مقاعد للنساء من أصل هذه المقاعد الـ444 وأضاف 60 مقعداً جديداً. بلغ عدد أعضاء البرلمان الإجمالي 504 + 10 أعضاء معينين. وإذا كان نظام الحصص يرمي بشكل أساسي إلى السماح للأشخاص بمعرفة النساء والشعور بالثقة تجاه قيادتهن و"قدرتهن" على تمثيلهم في البرلمان (وهو أمر لا يحتاج إلى الإثبات برأي!)، فلماذا لم تأخذ المقاعد من المقاعد الـ444 الأصلية؟ يعطي هذا الأمر الانطباع بأنّ النساء مقصيات ويحتجن إلى معاملة خاصة تصل إلى حد إضافة مقاعد جديدة لأنهن عاجزات عن المشاركة في البرلمان بتركيبته العادية.<sup>6</sup>

ستخبرنا الأشهر المقبلة إذا كانت الدول العربية بعد الثورة، وفي سعيها إلى إطلاق الإصلاحات الديمقراطية، ستعتمد إلى إدماج حصص النوع الاجتماعي في قوانينها الانتخابية المنقّحة. كما تقول السيدة الأسود، لن تعود مقارنة "أي شيء يصلح" حلاً مقبولاً بعد الآن. ولكن، من المستبعد جداً أن تكون مصر مستعدة لاعتماد قانون حول التكافؤ في المستقبل القريب.

اتخذت تونس من جهتها إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه:

"في 11 نيسان/أبريل، اعتمدت السلطة الانتقالية في تونس قانوناً ثورياً ينصّ على التكافؤ الكامل ويلحظ ضرورة تناوب المرشحين الذكور والإناث في جميع اللوائح استعداداً للانتخابات المقبلة للجمعية التأسيسية المزمع عقدها في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011. ستعد الجمعية التأسيسية 218 عضواً مكلفاً بصياغة

<sup>6</sup> مهي الأسود: "Time To Think Ahead: Women In the Egyptian Constitution"

(إن الأولن للتفكير في المستقبل: لنساء في الدستور لمصري)

<http://mahaalaswad.wordpress.com/2011/03/25/time-to-think-ahead-women-in-the-egyptian-constitution/>



الدستور الجديد. سيتمتع هؤلاء الأعضاء بصلاحيّة تعيين حكومة جديدة أو التمديد للحكومة

الحالية لغاية انعقاد الانتخابات العامّة المزمع عقدها أساساً في شهر تموز/يوليو والتي تم إرجاؤها.<sup>7</sup>

إنّ النقد الذي أحرزته تونس عند مستوى المشاركة الانتخابية للنساء جدير بالثناء، إلا أنّ التجربة تظهر أنّ أحداث الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر لم تكن بالاستقامة التي تستشف من هذه الإجراءات الجديدة. تحذّر راضية بل حق ذكري، رئيسة جمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية، من أنّه حتى وإن جرت الأمور بسلاسة بعد 23 تشرين الأول/أكتوبر، فلن ينتهي النضال في سبيل المساواة (السياسية) للنساء:

لا يزال الدرب المؤدي إلى المساواة مزروعاً بالعراقيل. يجب أن تواصل النساء نضالهن في سبيل تدعيم حقوقهن بغض النظر عن نتائج هذه الانتخابات. سمحت حرية التعبير التي ظهرت مؤخراً في تونس إلى الأصوات التي تم كمها في السابق بالمطالبة بالحرية الفردية وبمزيد من الحقوق لصالح النساء. ولكن، أدى ذلك أيضاً إلى ظهور قوى رجعية شكّكت في إنجازات النساء التونسيات وبدأت تتخذ الإجراءات وتنظّم هجوماً خطيراً يستغلّ هشاشة الوضع الحالي في البلاد.<sup>8</sup>

وعلى حد قول السيدة ذكري، من الأهمية بمكان أن نفهم بأنّ هذه القوانين لا تشكّل سوى خطوة وحيدة (بغض النظر عن أهميتها الكبيرة). إلا أنّ التقدم الذي أحرزته تونس في هذا المجال سيساهم إلى حد بعيد في جعل المنطقة العربية تواكب من جديد التطور المحرز على صعيد المساواة السياسية والانتخابية للنساء. مع دنو موعد الانتخابات التونسية المزمع عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر، تترقب الدول العربية (والعالم) النتائج التي ستتمخض عنها والوقوع الذي ستحدثه على باقي دول المنطقة.

### 3. التطبيق

---

<sup>7</sup> رابطة حقوق المرأة في التنمية: تونس: ينصّ قانون الانتخابات الجديد على ضمان التكافؤ بين الجنسين في انتخابات الجمعية التأسيسية المقابلة  
<http://awid.org/eng/News-Analysis/Friday-Files/Tunisia-New-Electoral-Law-Prescribes-Gender-Parity-in-Upcoming-Constituent-Assembly-Elections>

<sup>8</sup> رابطة حقوق المرأة في التنمية: تونس: ينصّ قانون الانتخابات الجديد على ضمان التكافؤ بين الجنسين في انتخابات الجمعية التأسيسية المقابلة  
<http://awid.org/eng/News-Analysis/Friday-Files/Tunisia-New-Electoral-Law-Prescribes-Gender-Elections-Parity-in-Upcoming-Constituent-Assembly-Elections>

إنّ تطبيق حصص النوع الاجتماعي عملية طويلة وصعبة. في الوقت الذي يحتاج فيه اعتماد قوانين التكافؤ إلى الكثير من الجهود والصبر، تشكّل ترجمة هذه القوانين على أرض الواقع تحدياً أكبر وقد باءت بالفشل في كثير من الحالات.

تشكّل فرنسا مثلاً ساطعاً عن فشل قوانين التكافؤ حيث دأبت الأحزاب عند المستوى الوطني على تسديد الغرامة المفروضة عوضاً من منح الرجال والنساء فرصاً متكافئة للترشح (50-50). كانت فرنسا البلد الأول في العالم الذي اعتمد قوانين التكافؤ وتظهر التجربة الفرنسية أنّ العقوبات الشديدة وحدها كفيلاً بمعالجة مسألة عدم التقيد بهذه القوانين في المجتمعات التي تعاني فيها النساء من سوء التمثيل. في الأرجنتين التي تشكّل تجربة ناجحة، يؤدي عدم التقيد بحصة الـ30% إلى رفض اللائحة وهي عقوبة أقوى أثبتت عن فعالية عالية.

في كوستاريكا، تبرز سلسلة من المسائل في الفترة الممتدة بين وقت اعتماد هذه القوانين وتاريخ تطبيقها المقترح، لاسيما في ما يتعلق بـ"تفسير" البنود المتفق عليها. تقول هايدي هارنانديز بيريز:

"دعوني أقول شيئاً: بالنسبة إلى التغييرات القانونية التي من شأنها أن تسمح للنساء بالتمتع بفرص متكافئة ضمن مجموعات صنع القرار ولكي يدرك الرجال والنساء المسائل المتصلة بالنوع الاجتماعي، لدينا (أقله بحكم القانون) قانوناً انتخابياً. يا لروعة هذا الأمر! ويا لها من خطوة ممتازة! إنما لم يمنع ذلك ظهور المشاكل منذ اعتماد هذا القانون [...]"

تسرد السيدة هارنانديز بيريز مجموعة من الأمثلة التي تشمل موقع النساء في اللوائح الانتخابية وصولاً إلى الهياكل الحزبية والآليات الموصى بها والتي تظهر جميعها مدى صعوبة تطبيق هذه القوانين في كوستاريكا. على سبيل المثال، وبالنسبة إلى موازنة التدريب المتفق عليها: "اعتبرت اللجنة الانتخابية أنّ الموارد الضرورية لتدريب وإعداد الرجال والنساء على المسائل ذات الصلة (معرفة حقوق الإنسان، الإيديولوجية، المساواة بين الجنسين، حافز القيادة، المشاركة السياسية، التمكين، الترشح، تقلد المنصب، الخ) لن تستعمل إلا بعد الانتخابات المقبلة - بعبارة أخرى، بعد العام 2014- أي بعد سنوات انتظار أطول. في ما يتعلق بالانتخابات الأخيرة الرامية إلى تعيين مختار للبلدة، استشف من التفسير الحر لقانون الانتخابات الصادر عن اللجنة الانتخابية أنّ "فقط 15% من المرشحين المسجلين لانتخابات المختير هم من النساء مع نسبة مرتفعة من النساء المسجلات لمنصب نائب المختار." تختم هارنانديز دراستها لتجربة

كوستاريكا عبر التساؤل حول الواقع الذي أحدثته هذه القوانين على المشهد السياسي: "فهل

تعاني النساء من الخوف أو من التمييز عند مستوى هياكل صنع القرار؟

على عكس هذه التجربة السلبية، تعرض إيريكا بروكمان حالة بوليفيا حيث قطعت قوانين التكافؤ شوطاً كبيراً خلال السنوات الـ15 الماضية:

"في بوليفيا، سجلّ تقدّم قانوني" ملفت عند مستوى سياسات الإدماج السياسي والمساواة بين الجنسين. ففي أقل من 15 عاماً، أسفر النقاش حول الحصص لإدراج النساء ضمن لوائح المرشحين عن اعتماد قانون وطني يرتكز على مبادئ المساواة والتكافؤ والتناوب. بدءاً بانتخابات الجمعية التأسيسية في العام 2006، اكتسب مبدأ التكافؤ أرضية وشرعية اجتماعية وسياسات إضافية. تعزّز هذا التطور بفعل إقرار دستور وقوانين جديدة وسّعت نطاق الحقوق في بوليفيا. يتعين على فروع ومستويات الحكومة دون الوطنية الأربعة بناء حكوماتها على مبدأ التكافؤ بين الجنسين."

يترجم هذا المبدأ في الوقت الحالي وبين أمور أخرى، إلى ما يلي:

"حصّة لا تقل عن 50% للنساء بالنسبة إلى كل ترشيح مع تناوب أصولي. يشير قانون الهيئة الانتخابية بصراحة إلى سياسة التكافؤ الانتخابية والتناوب على الشكل الآتي: "يترجم ذلك تطبيقاً إلزامياً لمبدأ التكافؤ والتناوب في انتخاب وتعيين جميع السلطات والممثلين الحكوميين، وذلك في الانتخابات والترشيحات الداخلية للحزب كما وفي انتخاب وتعيين وتسمية السلطات والمرشحين والممثلين عن السكان الأصليين والدول على ضوء معايير وإجراءات محددة. [...] علاوةً على ذلك وبالإستناد إلى أحكام الدستور، تم اعتماد مبدأ التكافؤ بين الجنسين منذ شهر كانون الثاني/يناير 2010 عند مستوى مجلس الوزراء، حيث يعيّن الرئيس الوزراء."

قد يخال أنّ التجربة البوليفية هي تجربة ناجحة ولكن كما أظهرته هذه الورقة، لا تزال هنالك تحديات كثيرة تتعدى مجرد اعتماد القوانين المذكورة. تقول أودري ماك لافلن إنه بانتهاء الانتخابات، قد تنتحي النساء

ويستبدلن بالرجال. فيوصى باعتماد أحكام تضمن استبدال المرأة المتحيرة بامرأة

أخرى. تحذّر السيدة ماك لافلن كم أنّ استعمال الحصص يشكل خطوة أولى هامة ولكنه لا يكفي لإحداث تغيير

حقيقي:

لّيبين من تجربتي أنّ تدريب الأحزاب ومجموعات النساء على تطبيق هذا الإصلاح هو أساسي. في

جميع البلدان التي عملت فيها، تعالت الشكوى نفسها: "ليس هنالك ما يكفي من النساء المتمرسات..."

لا شكّ في أنّ هذا الأمر غير صحيح ولكن المواقف لم تتغير."

تشدد أميناتا مبيانغ ندياي، العمدة الاثتراكية لمدينة لوغا في شمال غرب السينيغال، على هذه النقطة وتشرح

التحدي الذي يحق ببلدها:

المعركة بدأت للتو لأنه يتعين علينا إقناع المشككين. ولكن، علينا أيضاً تثقيف النساء وتزويدهن

بالتدريب الضروري وبناء قدراتهن، لا بل علينا حتى تغيير أنماط السلوك والمواقف".<sup>9</sup>

#### 4. ترجمة الكلمات واقعاً ملموساً

يتمثل الهدف النهائي لقوانين التكافؤ في تحقيق التمثيل المتساوي للرجال والنساء في السياسة وذلك بصورة مستدامة من دون الحاجة إلى حصص النوع الاجتماعي. تعدّ القوانين أساسية لتحقيق هذا الغرض، ولكنها لا تكفي وحدها إذ لا بد من تدعيم هذه الآليات بالأعراف الاجتماعية والإصلاحات السياسية وبناء القدرات بحيث تنتفي الحاجة إليها في نهاية المطاف. على ضوء ذلك، ترسم فاطمة صديقي "صورة أوسع" تدعو إلى الحذر:

"أؤمن أنّ التطبيق التدريجي إنّما الثابت لنظام الحصص الذي يضمن التكافؤ في البلدان ذات الأغلبية المسلمة أفضل من التغيير الجذري. علّمتي الخبرة أنّ اعتماد نظام الحصص بنسبة 50% من دون القيام بتوعية وبتحضير تدريجي مسبقين لتحقيق التكافؤ لن يوّتي ثماراً. في المغرب، لم يكن من السهل اعتماد نظام الحصص بنسبة 10%، غير أنّ الرجال والنساء الديمقراطيين يطالبون بالمزيد. كما يجدر الأخذ بالسياق

<sup>9</sup> موسى ب. ديالو "Door to Political Office Opens for Senegalese Women" (أبواب المناصب السياسية تشرع أمام النساء

السينيغاليات" <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=51739>

الاجتماعي السياسي وبالسياق العام على محمل الجد: هل هنالك من إرادة سياسية؟ هل أن المجتمع المدني مدرّب بما يكفي لدعم هكذا مشروع؟ هل هنالك عدد كافٍ من النساء لحمل مشروع التكافؤ إلى برّ الأمان؟"

تشاطر السيدة صديقي هواجسها مع الكثير إن لم يكن معظم الأشخاص الذين تمّت استشارتهم حول هذا الموضوع. فهو يعكس تعقيدات قوانين التكافؤ (وأنظمة الحصص عموماً) التي تتناول مسائل أخلاقية ومعنوية وسياسية واجتماعية-منطقية ودينية وقانونية وتقنية قلّة منها تسهل الإجابة عليها.

### الخاتمة

لا تشكّل قوانين التكافؤ حلاً سريعاً لمعالجة مشكلة سوء تمثيل المرأة في السياسة. صحيح أنّها قد تشكّل خطوةً واعدة لتحقيق المساواة بين الجنسين، إنّما يحتاج تصميم وتنفيذ هذه القوانين إلى متابعة مستمرة ومتأنية لتتكامل هذه القوانين بالنجاح. يتبين من الحالات التي تم التطرق لها مثل فرنسا وكوستاريكا أنّ العقوبات الصارمة يجب أن تشكّل جزءاً لا يتجزأ من القوانين الانتخابية وأنّ "التفسير الحر" لهذه القوانين يجب أن يبقى عند مستواه الأدنى.

في الوقت الذي يثني فيه الخبراء وذوو الممارسة على المثل والجهود التي تستند إليها هذه المبادرات، إلا أنّهم سرعان ما يحذرون من التحديات التي لا تسهل مواجهتها دوماً. يتمثل السؤال الأكبر في ما إذا كان يجب اعتماد مقارنة من الأعلى إلى الأسفل في ما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين - بإنفاذ هذا التكافؤ بصورة قانونية من خلال نظام الحصص - أو مقارنة من الأسفل إلى الأعلى قوامها المجتمع المدني والتغيير التدريجي وهي مقارنة أكثر بطأً إنّما يرجح أنّها أكثر استدامةً. تظهر التجارب العالمية أنّ الحل الوسط القاضي بالاستثمار في تعزيز الدعم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمساواة بين الجنسين مع اعتماد حصص النوع الاجتماعي قد يشكّل خياراً أكثر استدامةً وإمكانيةً. من ثم ومع مرور الوقت، يمكن رفع هذه الحصص لتلبية معايير التكافؤ. وإذا لم تتم مراعاة توقيت المساعي الآيلة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال قوانين التكافؤ، قد تصطدم هذه المساعي بعراقيل كثيرة.

الأرجنتين، مشروع الحصص

[\\_http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?country=12](http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?country=12)

أودري ماك لافلن، رأي خبير

رابطة حقوق المرأة في التنمية: تونس: ينصّ قانون الانتخابات الجديد على ضمان التكافؤ بين الجنسين في انتخابات

الجمعية التأسيسية المقبلة-<http://awid.org/eng/News-Analysis/Friday-Files/Tunisia-New-Electoral>

Law-Prescribes-Gender-Parity-in-Upcoming-Constituent-Assembly-Elections

منتدى نقاش إلكتروني بعنوان "حصص النوع الاجتماعي كآلية لتعزيز مشاركة النساء في السياسة"، iKNOW

2008 .Politics

<http://www.iknowpolitics.org/mayediscussionen>

إيريك بروكمان، رئيسة لجنة العلاقات الدولية في منتدى النساء السياسي في بوليفيا، رأي خبير

فاطمة صديقي، أستاذة ألسنية ودراسات النوع الاجتماعي، رأي خبير

هايدي هارنانديز بيريز، الجمعية الوطنية في كوستاريكا، رأي خبير

بيليزيري، أليساندرا Resistance to Quotas and How to Overcome It (الاعتراض على نظام الحصص

وكيفية القضاء على هذا الاعتراض) (تعليق في منتدى النقاش الإلكتروني بعنوان "حصص النوع الاجتماعي كآلية

لتعزيز مشاركة النساء في السياسة")

<http://www.iknowpolitics.org/en/node/5936#comment-1867>

موسى ب. ديالو "Door to Political Office Opens for Senegalese Women" (أبواب المناصب

السياسية تشرّع أمام النساء السينيغاليات <http://ipsnews.net/news.asp?idnews=51739>

نظام الحصص حسب البلدان. مشروع الحصص

<http://www.quotaproject.org/country.cfm>

رودريغيز، شارمين. تعليق حول الإجراءات الإيجابية المتخذة في منطقة المحيط الهادئ. 2008.

<http://www.iknowpolitics.org/en/node/5827#comment-2119>

صونيا لوكار، خبيرة دولية في مجال النوع الاجتماعي، رأي خبير